المحور الأول: مفهوم الشمول المالي: النشأة والأهمية

يعتبر الشمول المالي من المفاهيم الحديثة في الأدبيات الاقتصادية والمالية، والذي لاقى اهتماما كبيرا من قبل المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها البنك الدولي وذلك نظرا لانعكاس هذا المفهوم على النمو الاقتصادي، في المقابل فإن المستويات العالية من الاستبعاد المالي تنعكس سلبا على درجة تطور وعمق القطاع المالي والتي تحول دون الوصول لتحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

أولا: مفهوم الاستبعاد أو الاقصاء المالي وأهم أسبابه

تم تصنيف الاستبعاد المالي على أنه مشكل اقتصادي واجتماعي تقع مسؤوليته على السلطات العامة في الدول، فالاستبعاد المالي هو تكريس لمبدأ عدم تكافؤ الفرص إذ تفرض القيود المالية على الفقراء ومحدودي الدخل العيش بخيارات مالية جد محدودة.

1. **مفهوم الاستبعاد المالي:** استخدم مصطلح الاستبعاد المالي لأول مرة في العام 1993 عندما تطرق كل من **Leyshon et Thrift** إلى مفهوم الاستبعاد المالي وذلك في دراسة لهما حول وصول سكان جنوب إنجلترا المحدود إلى الخدمات المالية والبنكية، وذلك إثر إغلاق فرع أحد البنوك في المنطقة، وقد عرفت الدراسة الاستبعاد المالي على أنه: "**العراقيل والأسباب تمنع بعض أفراد وفئات المجتمع الفقيرة من الوصول إلى النظام المالي**"، فقد أظهرت دراستهما أن الاستبعاد المالي في المقام الأول يكون نتيجة لإحجام المؤسسات المالية عن خدمة مناطق جغرافية معينة، لاسيما تلك المناطق ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من الحرمان الاجتماعي والذي يرتبط مباشرة بالفقر وعدم المساواة.

يعرف الاستبعاد المالي على أنه: **العملية التي بموجبها يواجه أفراد المجتمع المصاعب والعوائق فيما يتعلق بالوصول إلى مصادر المنتجات والخدمات المالية الأساسية، وعدم تمكن من استخدامها بصورة تلائم احتياجاتهم، والتمكن في ذات الوقت من ممارسة حياة اقتصادية واجتماعية في المجتمع الذي يعيشون فيه.**

في تعريف آخر يشير مفهوم الاستبعاد المالي إلى أنه: **قصور إمكانية الوصول للخدمات والمنتجات المالية التي يقدمها النظام المالي الرسمي السائد من جانب قطاعات أو فئات محددة في المجتمع، بشكل ملائم وبتكلفة منخفضة وبطريقة عادلة وآمنة.**

كما يمكن القول بأن الاستعباد المالي بأنه: **عدم مقدرة بعض الأشخاص (الطبعيين أو المعنويين) للوصول إلى منتجات وخدمات مالية مناسبة بتكلفة منخفضة عادلة وآمنة من قبل مقدمي هذه الخدمات.**

من أهم الفئات المستبعدة مالية نجد: النساء؛ سكان الأرياف؛ الشباب العاطلون عن العمل؛ الأفراد ذوي الدخل المنخفض؛ المشروعات الصغير ومتناهية الصغر؛ المهاجرون واللاجئون، ومن أهم الخصائص التي تجعل هذه الفئات مستبعدة ماليا عن النظام المالي الرسمي نذكر ما يلي:

- الأمية المالية وانخفاض الوعي والفهم للخدمات والمنتجات المالية التي يقدمها النظام المالي الرسمي؛
- الدخل المنخفض أو الدخل الدوري غير المنتظم الذي يجعل من الصعب التزامهم بجداول دفع ثابتة تجاه المؤسسات المالية الرسمية؛
- عدم توفر الحد الأدنى من الضمانات؛
- عدم وجود تاريخ ائتماني يمكن التحقق منه بما يجعل من الصعب على المؤسسات المالية الرسمية تقديم الائتمان لهم؛
- ارتفاع مستويات الأمية خاصة بين سكان الأرياف؛

هذا ويؤدي الاستبعاد المالي إلى العديد من المخاطر التي تختلف تبعا لاختلاف الخدمات المالية، نذكر من أهمها ما يلي:

- انخفاض الوعي البنكي والمالي لدى أفراد المجتمع؛
- صعوبة الحصول على التمويل أو الحصول عليه من المصادر المالية غير الرسمية وبتكاليف مرتفعة؛
- الانخفاض العام في مستويات الادخار والاستثمار؛

- تراجع مشاريع القطاع الخاص الذي يعتبر المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي؛

- زيادة معدلات الفقر والتهميش الاجتماعي، فالأفراد المستبعدون ماليا يستبعدون أيضا من الفرص الاقتصادية التي قد تحسن من مستوى معيشتهم؛

- يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الاقتصادي غير الرسمي والذي يفتقر للحماية القانونية بما يؤدي إلى تعرض الأفراد وحتى المشروعات الصغيرة إلى الاستغلال؛

- يؤدي أيضا الاستبعاد المالي إلى تعميق الفجوة الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء؛

- زيادة مؤشرات الفساد وحتى الجريمة وارتفاع معدلاتها؛

- ضعف الأنظمة المالية وعدم قدرتها على مواكبة التطور التكنولوجي الكبير؛

- الاستبعاد المالي يصعب من عمليات التحول الرقمي والاتجاه نحو الاقتصاد غير النقدي؛

- يعيق أيضا عمليات الابتكار المالي وتوسيع التكنولوجيا المالية.

2. أسباب الاستبعاد المالي: يمكن تقسيم أسباب الاستبعاد المالي إلى أسباب تتعلق بجانب الطلب على الخدمات والمنتجات المالية، وأخرى تتعلق بجانب العرض على هذه الخدمات، ويمكن توضيح هذه الأسباب على النحو التالي:

1.2. أسباب الاستبعاد المالي من جانب الطلب: تتمثل أهم هذه الأسباب فيما يلي:

1.1.2. مستويات الدخل الفقر: يعد الدخل غير المستقر من بين أهم الأسباب المفسرة للاستبعاد المالي، إذ يؤدي تدني مستويات الدخول الفردية وعدم المساواة في توزيع الدخل إلى تزايد معدلات الفقر، خاصة وأن البنوك تعتبر الفئات الفقيرة بشكل خاص ومنخفضة الدخل بشكل عام من ذوي الجدارة الائتمانية المنخفضة وبذلك فالتعامل معهم يعرضها للمخاطر العالية، وهو ما يجعل البنوك تفضل التعامل مع أصحاب الجدارة الائتمانية العالية الذين يحوزون ضمانات كافية لتغطية القروض.

2.1.2. الثقافة المالية والمستوى التعليمي: يرتبط الاستبعاد المالي في أغلب الحالات بالثقافة المالية، أي مدى معرفة الأفراد بالخدمات المالية وقدرتهم على اتخاذ القرارات المالية السليمة، كما يشكل فهم المنتجات المالية شرطا أساسيا لتعميمها والاستفادة منها بشكل فعال، كما أن المستوى التعليمي يلعب دورا مهما في الحد من الاستبعاد المالي، فالأمية تؤدي إلى الجهل بالحقوق والتسهيلات الائتمانية المتاحة وبالتالي التعامل مع المؤسسات المالية غير الرسمية ليس فقط لسهولة الوصول إليها، ولكن لافتقارهم على المعرفة بكيفية التواصل مع المؤسسات المالية الرسمية.

3.1.2. عدم الثقة في النظام المالي: يرتبط الاستبعاد المالي أيضا بضعف الثقة في النظام المالي الرسمي المحلي والذي ينشأ من عدة أسباب منها: الفساد والمحسوبية التي تعرفها كل أجهزة الحكومية بما فيها القطاع المالي؛ تجارب سابقة فاشلة مع النظام المالي؛ حوادث الاختلاس في البنوك وعمليات التزوير؛ نقص معايير حماية أموال العملاء... إلخ.

4.1.2. ارتفاع تكاليف الوصول المالي: إن ارتفاع الأسعار وتكاليف الخدمات المالية كفوائد الوساطة المالية؛ المصاريف الثابتة للمعاملات بالإضافة إلى الرسوم السنوية تتجه لتجعل من المعاملات البسيطة مكلفة ولا يمكن تحملها لأغلبية البالغين في الاقتصاديات ذات الدخل المنخفض، إن هذا الارتفاع في أسعار المنتجات والخدمات المالية والذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى استبعاد فئة كبيرة ترغب في الوصول المالي هو أحد أعراض البنية التحتية والمؤسساتية المتخلفة، بالإضافة إلى الحواجز التنظيمية وانخفاض درجة المنافسة بين المؤسسات المالية.

5.1.2. الاعتبارات الدينية: تعتبر المعتقدات الدينية من أهم محددات الاستبعاد المالي الطوعي خاصة في الدول المسلمة بسبب قواعد الشريعة الإسلامية التي تحرم التعامل بالربا أخذا وعطاء في المعاملات المالية، وفي هذا الصدد تشير العديد من الدراسات أن المسلمين هم الشريحة الأقل في امتلاك حسابات مالية وادخارية في المؤسسات المالية الرسمية.

6.1.2. كثرة الوثائق والمستندات: حيث تفرض القوانين واللوائح المنظمة للعمل المالي والبنكي تقديم العديد من الأوراق والمستندات التي تثبت هوية العميل تحت

شعار "اعرف عميلك" وهو ما يمثل تحدي لبعض فئات المجتمع في الوصول واستخدام الخدمات المالية الرسمية، فقد أظهرت العديد من الدارسات في هذا الصدد أن من اهم المستبعدين ماليا في الاتحاد الأوروبي هم فئة المهاجرين الذين يجدون صعوبة في استيفاء المتطلبات القانونية كإثبات الهوية والإقامة.

2.2. أسباب الاستبعاد المالي من جانب العرض: تتمثل أهم هذه الأسباب في النقاط التالية:

1.2.2. المنتجات المالية غير المناسبة: عدم توفر المنتجات المالية المناسبة للفقراء ومحدودي الدخل تعتبر من القيود المفروضة على توسيع عمليات الشمول المالي، فالارتفاع في الحدود الدنيا للأرصدة النقدية المطلوبة لفتح الحسابات البنكية وغلق الحسابات البنكية نتيجة لعدم تكرار استخدامها، وعدم تمتع الخدمات المالية بالمرونة وسهولة التعامل وانخفاض مستويات الجودة، تعد من أهم أسباب الاستبعاد المالي.

2.2.2. نقاط عرض الخدمات المالية (درجة الانتشار): يعد انخفاض درجة انتشار الفروع والوكالات البنكية خاصة في المناطق الريفية، من العوامل المسببة للاستبعاد المالي في هذه المناطق وهو ما يفسر سبب صعوبة الوصول للخدمات المالية.

3.2.2. الافتقار للبنية المالية الرقمية وتخلف أنظمة الدفع: تتيح التكنولوجيا المالية فرصا متنوعة لصالح الفئات المستبعدة ماليا من خلال اتاحة العديد من البدائل التمويلية للأسر والمشاريع الصغيرة خاصة مثل: التمويل الجماعي عبر الانترنيت، بالتالي فإن الافتقار للبنية التحتية الرقمية يعد من أسباب الاستبعاد المالي.

4.2.2. التخلف التكنولوجي: من أجل ضمان توسيع نطاق الوصول المالي فلابد من تسهيل وصول خدمات الأنترنيت أولا، فلا وجود لتمويل رقمي في ظل سوء جودة الأنترنيت وتخلف أنظمة الدفع.

*ثانيا: مفهوم الشمول المالي**

عرف الشمول المالي في أوائل ظهوره على أنه: عملية تقديم الخدمات المالية إلى الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع بتكلفة معقولة، ليتطور بعد ذلك مفهوم الشمول المالي حيث انتقل من تصنيف الأفراد والمؤسسات بشكل بسيط من شموليين أو غير شموليين بالخدمات المالية إلى مقاييس متعددة الأبعاد.

في هذا الصدد يعرف البنك الدولي الشمول المالي بأنه: **إمكانية الوصول الأفراد إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة، وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم (المعاملات؛ المدفوعات؛ المدخرات؛ الائتمان؛ التأمين)، على أن يتم تقديمها بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة**، فحسب البنك الدولي تعتبر القدرة على الوصول إلى حساب المعاملات الخطوة الأولى نحو شمول مالي أوسع نظرا لأن حساب المعاملات يسمح للأشخاص بتخزين الأموال وإرسال المدفوعات واستلامها، كما أنه يعتبر نقطة الدخول إلى النظام المالي الرسمي.

أما صندوق النقد الدولي فيعرف الشمول المالي على أنه: **الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات؛ التحويلات؛ المدخرات؛ الائتمان؛ التأمين) والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة**.

كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والشبكة العالمية للتثقيف المالي(INFE) *بأنه: **العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى**

---

* تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من المصطلحات التي تستخدم لوصف مفهوم الشمول المالي منها: الاشتمال المالي؛ الادراج المالي؛ الادماج المالي؛ التضمين المالي؛ الاشتراك المالي؛ العمق المالي؛ التمويل الشامل؛ النفاذ إلى التمويل؛ الاحتواء المالي؛ تعميم الخدمات المالية؛ وعلى الرغم من تعدد هذه المصطلحات إلا أن المقصود منها واحد وهو العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية وتوسيع نطاق استخدامها من قبل شرائح المجتمع المختلفة.

* **الشبكة العالمية للتثقيف المالي (INFE : Intrenational Network On Financial Education)**: هي شبكة تابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تأسست في العام 2008 مقرها باريس-فرنسا-، تضم حاليا ما يقارب

مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة، بالوقت والسعر المعقول وبالشكل الكامل وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تقوم على التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاقتصادي والاجتماعي.

كما تعرف مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) * الشمول المالي بأنه: "**كل الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، بما فيها الفئات المهمشة والميسورة للخدمات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، أن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة**".

تعرف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) **الشمول المالي على أنه: **الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول لخدمات الإقراض والمدخرات والمدفوعات والتأمين المقدمة من قبل المؤسسات المالية الرسمية، ومن ثم ينطوي النفاذ المالي الفعال على تقديم الخدمات المالية للعملاء على نحو مريح وبتكلفة ميسورة مع استدامة عمل المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية، بما يساعد إتاحة خدمات مالية للمستبعدين والمحرومين من تلك الخدمات بدلا من الخيارات غير الرسمية المتاحة.**

---

280 مؤسسة عامة تابعة لأكثر من 135 دولة بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي وغير الأعضاء، تهدف هذه الشبكة إلى دعم صانعي السياسات والسلطات العامة في تصميم وتنفيذ برامج واستراتيجيات وطنية للتثقيف المالي، وكذا برامج فردية تهدف إلى تعزيز الوعي المالي وتمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مالية سليمة.

* **التحالف العالمي للشمول المالي (AFI : Alliance For Financial Inclusion)**: هو شبكة دولية من صانعي السياسات التنظيمية والبنوك المركزية على المستوى الدولي، تأسس في العام 2008 مقره الرئيسي كوالالمبور – ماليزيا- يهدف إلى توسع وصول الأفراد خصوصا الفقراء منهم ومحدودي الدخل إلى الخدمات المالية الرسمية.

** **المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP : Consultative Group To Assist The poor)**: هي منظمة دولية غير ربحية تأسست في العام 1995 بمبادرة من البنك الدولي هدفها الأساسي تمكين الفقراء من الوصول لخدمات مالية ملائمة ميسورة ومستدامة، تساعدهم على تحسين حياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

أما صندوق النقد العربي فقد عرف الشمول المالي بأنه: **تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات بما في ذلك أصغرها بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة مقابل أسعار معقولة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات؛ تحويلات؛ ادخار، ائتمان؛ تأمين...)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة.**

في تعريف آخر قدمه اتحاد المصارف العربية الشمول المالي هو: **تلك العملية التي تهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والبنكية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من الأفراد والمؤسسات خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية و ابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف مناسبة وعادلة لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والاشراف.**

أما بنك الجزائر فيعرف الشمول المالي على أنه: **اتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته و أفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات البنكية والتوفيروخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين وخدمات التمويل والائتمان و ابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة، وذلك بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، لتفادي لجوء بعض المستهلكين إلى استخدام القنوات غير الرسمية التي لا تخضع لأي رقابة وتفرض أسعار مرتفعة نسبيا.**

يمكن القول بأن جملة التعاريف السابقة تشترك إما ضمنيا أو صراحة في النقاط التالية:

- ضمان الوصول الشامل (أفراد؛ مؤسسات) للخدمات المالية والبنكية الرسمية؛
- تقديم الخدمات والمنتجات المالية لجميع فئات المجتمع مع التركيز خاصة على الفقراء محدودي الدخل؛ سكان المناطق النائية والنساء؛

- الوصول للخدمات والمنتجات المالية يجب أن سهلا ومتاحا وبالتكلفة المناسبة؛

- تلبية الخدمات المالية للحاجات المالية القائمة للأفراد وحتى تلك المتوقعة وهو ما يطرح ضرورة ابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف مناسبة وعادلة؛

- أن يتم الوصول للخدمات والمنتجات المالية من خلال القنوات الرسمية؛

- تقديم تركيبة متنوعة ومتكاملة من الخدمات والمنتجات المالية مثل: الادخار؛ الائتمان؛ المدفوعات؛ التأمين...إلخ؛

- تقديم خدمات ومنتجات مالية تتسم بالجودة والتنوع والاستدامة وسهولة الوصول والحصول عليها؛

- العدالة والشفافية في تقديم الخدمات المالية بما يحفظ حقوق المستفيدين منها؛

- وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح، إضافة إلى أهمية كل من التوعية والتثقيف المالي في ذلك.

كخلاصة للقول يهدف الشمول المالي إلى إدخال أكبر عدد ممكن من سكان العالم في النظام البنكي والمالي الرسمي، حيث يعتبر الهدف الأول والمبسط للشمول المالي هو أن يكون لكل شخص في العالم حساب بنكي شخصي يقوم باستخدامه في الإيداع والسحب والادخار، وهو عكس الاقصاء المالي أو الاستبعاد والذي يشير إلى إتاحة الخدمات والمنتجات المالية إلى فئات معينة دون الأخرى، لاعتبارات قد تتعلق بمدى الانتشار الجغرافي؛ ارتفاع تكلفة الخدمات؛ محدودية الخدمات، الاعتبارات الدينية أو العقائدية.....إلخ.

تجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي أو الاستبعاد الاختياري عن استخدام الخدمات المالية بسبب عدم الحاجة إليها أو لأسباب دينية أو عقائدية، وبين الاستبعاد القصري وعدم استخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على امتلاكها أو حتى بسبب ارتفاع تكاليفها، فالشمول المالي يعمل على استهداف من تم اقصائهم بشكل قصري من الخدمات المالية والعمل على إيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب وعوامل الاقصاء، وهو بذلك لا يأخذ بعين الاعتبار الأفراد الذين اختاروا طواعية اقصاء أنفسهم من استخدام الخدمات المالية.

ثالثا: نشأة وتطور الاهتمام بالشمول المالي على المستوى الدولي

يمكن ارجاع فكرة بروز الشمول المالي إلى بداية القرن 19 عندما نشأت الحركة التعاونية في الهند في العام 1904م ضد وكالات الإقراض غير الرسمية، التي كانت تقرض بفوائد مرتفعة على الفلاحين الفقراء وقد تسبب ذلك في استبعاد الفقراء من المصدر الرئيسي لخدمات الاقتراض وخسارتهم لأموالهم وممتلكاتهم لصالح المقرضين المحليين، وهذا ما استدعى ضرورة ظهور نظام مالي شامل في الهند لسد الفجوة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

على مدى العقود الماضية تطور مفهوم الشمول المالي من جذوره المتمثلة فقط في الحصول على القروض الصغيرة البسيطة ليشمل الخدمات المالية الأساسية التي توفر مستقبلا سليما للملايين حول العالم، فهو يظهر حاجة الأفراد محدودي الدخل إلى ما هو أكثر من الائتمان فهم بحاجة إلى خدمات مالية متكاملة تتمثل في المدخرات؛ المدفوعات؛ الاقتراض؛ التأمين ...إلى غير ذلك.

وخلال التسعينات من القرض الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية والبنكية، وفي العام 1999م استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة.

وتزايد الاهتمام الدولي بمفهوم الشمول المالي خاصة في أعقاب الازمة المالية العالمية في العام 2008، وتمثل هذا الاهتمام بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة.

ففي العام 2008 تم انشاء التخالف العالمي للشمول المالي (AFI) وهو أول شبكة عالمية لتبادل المعلومات بين أعضاءها من الجهات الرقابية على القطاعات المالية وصانعي السياسات بهدف تعزيز الشمول المالي، وهو بضم حاليا أكثر من 100 دولة ممثلة في حوالي 120 مؤسسة، ويعمل التحالف الدولي للشمول المالي على تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية والعملية بين

الدول الأعضاء ومساعدتهم على صياغة السياسات والاستراتيجيات الإصلاحية، بالإضافة إلى إعداد الزيارات التعليمية في ذات المجال.

أما في العام 2010 فقد أقرت مجموعة العشرين (G20) الشمول المالي كأحد الركائز الأساسية لأجندة التنمية العالمية، وفي العام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية، مع التركيز على ضرورة استخدام أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة، ولقد اعتبر البنك الدولي أن تعميم الخدمات المالية وسهولة الوصول إليها من قبل جميع فئات المجتمع يشكل رافعة لمحاربة الفقر وتحسين ظروف المعيشة وزيادة خيارات المواطنين وقدرتهم على المبادرة وإقامة مشاريع صغيرة واستثمار الفرص.

أما على الصعيد العربي فقي العام 2012 تم إنشاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية تحت اشراف صندوق النقد العربي، ويكمن دور هذا الفريق في المساهمة في سياسات وإجراءات من شأنها تعزيز مستويات الشمول المالي في المنطقة العربية، كما حدد يوم 27 أفريل من كل عام مناسبة لإحياء اليوم العربي للشمول المالي.

كما قام صندوق النقد العربي بتأسيس مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) وبمشاركة أيضا من قبل البنك الدولي ولقد أطلقت المبادرة في يوم 14 سبتمبر 2017.

تجدر الإشارة إلى أنه على الصعيد الدولي هناك العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية التي تنشط وتعمل على نشر وتطبيق الشمول المالي، والتي من أهمها:

- البنك الدولي(WB)؛
- صندوق النقد الدولي (IMF)؛
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED)؛
- مؤسسة التمويل والتنمية(IFC)
- مجموعة العشرين (G20)؛
- التحالف الدولي للشمول المالي(AFI)؛
- الشبكة الدولية للتثقيف المالي(INFE)؛

- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP).

بهذا أصبح الشمول المالي أولوية لصانعي السياسات الاقتصادية والهيئات الرقابية والبنوك المركزية ووكالات التنمية على مستوى العالم نظرا لارتباطه الوثيق بتحقيق معدلات النمو الاقتصادي، خاصة في ظل وجود ما يقارب 1.7 مليار شخص حول العالم لا تتاح لهم فرصة النفوذ إلى الخدمات المالية الرسمية.

رابعا: أهمية وأهداف الشمول المالي

أولت العديد من دول العالم بما فيها الدول النامية أهمية أكبر بمفهوم الشمول سعيا منها للوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقليل من معدلات الفقر، فالوصول للخدمة المالية لا يدعم الكفاءة الاقتصادية والعدالة في توزيع الدخل فقط، بل يساهم أيضا في تحقيق الاستقرار المالي والتماسك الاجتماعي، ويمكن توضيح أهمية وأهداف الشمول المالي على النحو التالي:

1. أهمية الشمول المالي: يساهم الشمول المالي في تقديم الخدمات المالية بتكلفة معقولة ولمختلف فئات المجتمع خاصة الفئات المهمشة منها وذلك بما يدعم مسار التنمية الاقتصادية، ويمكن توضيح أهمية الشمول المالي من خلال ما يلي:

1.1. تعزيز جهود التنمية الاقتصادية: حيث توجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، بحيث يسمح الوصول السهل إلى الخدمات والمنتجات المالية وخاصة لفئات المجتمع الفقيرة ومحدودة الدخل إلى توفير الأموال بأمان، كما يساعد ذلك على عدم تركز القوة الاقتصادية لدى عدد قليل من الأفراد، وبالتالي التقليل من المخاطر التي يواجهها الفقراء نتيجة للصدمات الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى أن توسيع استخدام الخدمات المالية والوصول إليها يساهم في انتقال العديد من الأفراد والمنشآت الاقتصادية من القطاع المالي غير الرسمي إلى القطاع المالي الرسمي.

2.1. تعزيز فعالية الوساطة المالية: يكون ذلك من خلال تجميع مدخرات الأفراد المستبعدين سابقا من التعامل مع القطاع المالي الرسمي، مما يمكن من زيادة حجم المدخرات وتحسين أداء البنوك في مجال الوساطة المالية.

3.1. المساهمة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي: حيث يهتم الشمول المالي بفئة محدودي الدخل والفقراء إلى جانب تركيزه على الوصول إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودمجها بالقطاع المالي الرسمي، عن طريق تقديم الخدمات والمنتجات المالية المناسبة لهم، هذا بالإضافة إلى انعكاسه الإيجابي على خلق فرص عمل جديدة الأمر الذي يحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال التقليل من معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة.

4.1. تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية والبنكية: يساهم الشمول المالي في زيادة المنافسة بين المؤسسات المالية والبنكية من خلال العمل على تنويع المنتجات والخدمات المالية وزيادة جودتها، بما يعزز الاحتفاظ بالعملاء واستقطاب فئات جديدة منهم، وهذا بدوره يساعد على التقليل من توجه العملاء نحو القنوات المالية غير الرسمية.

5.1. تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: ذلك أن توسيع انتشار الشمول المالي يشجع الأفراد على الاستثمار وتعزيز قدرتهم على بدء مشاريعهم وأعمالهم الخاصة، وكذا تحسين قدراتهم على استخدام النظام المالي وإدارة المخاطر المالية وامتصاص الصدمات المتعلقة بالتغيرات المالية.

6.1. تعزيز استقرار النظام المالي: إن زيادة استخدام الخدمات المالية يساهم في تعزيز استقرار النظام المالي، ذلك أن استخدام النظام المالي الرسمي يؤدي إلى تنويع محفظة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية، مع التخفيف من مستويات التركز فيها والذي يقلل بدوره من حجم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه المؤسسات، حيث يعزز هذا التنويع من استقرار النظام المالي، ففي دراسة قام بها البنك الدولي أظهرت أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر تكون أقل عرضة للتقلبات السياسية.

7.1. أتمتة النظام المالي: يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات (استخدام الحاسوب والهاتف ...إلخ) بما يسمح بجذب المزيد من المستخدمين بفضل تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها والتقليل من مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال، كما تساعد الأتمتة في تعزيز إجراءات حماية حقوق مستهلكي الخدمات

المالية وزياد فهمهم للأليات الضريبية والتأمينية، وكذا تساعدهم على ادخار واستثمار الأموال.

8.1. المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة: يعتبر الشمول المالي وسيلة مهمة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يساعد الشمول المالي في تحقيق عدة أهداف من الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة والتي حددتها الأمم المتحدة ضمن أجندة 2030، فعلي سبيل المثال يساهم الشمول المالي من خلال تعزيز النفاذ للخدمات المالية (التمويل؛ الادخار؛ التأمين ....إلخ) إلى الحد من الفقر والجوع؛ دعم المساواة لاسيما بين الجنسين؛ تحسين فرص العمل؛ تعزيز النمو الاقتصادي؛ تعزيز الرفاه الاجتماعي.